● أخبار قصيرة

كوريا الشمالية: الناتو أداة أميركية للحرب

شنت كوريا الشمالية هجوماً حاداً على حلف شمال الأطلسي (الناتو) رداً على إدانته لتعاونها العسكري مع روسيا. وكان الناتو قد أصدر بياناً الأسبوع الماضي يدين كوريا الشمالية متهما إياها بالدعم العسكري المباشر لموسكو في الأزمة الأوكرانية. وفي رد فعلها، نددت وزارة الخارجية الكورية الشمالية ببيان الناتو، واصفة الحلف بأنه "نتاج الطموحات الهيمنية الأمريكية". ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية عن متحدث باسم الوزارة قوله إن "الناتو ليس أكثر من أداة أمريكية للحرب"، متهماً الحلف بتشويه التعاون بين الدول ذات السيادة وطبيعة الأزمة الأوكرانية. وأضافت الوزارة أن "الناتو يبدو على خط المواجهة ضد كوريا الشمالية"، مما يشير إلى تصاعد التوترات بين الطرفين.

باكستان.. تدهور الوضع الأمني في اقليم بلوشستان

"في الأيام الأخيرة، تدهور الوضع الأمني في إقليم بلوشستان الباكستاني بسبب اشتباكات عنيفة بين قوات الجيش والجماعات المسلحة المتمردة. في منطقة 'خضدار'، قُتل أربعة من أعضاء حركة طالبان الباكستانية في عملية عسكرية للجيش. وقد تحولت هذه المنطقة حاليًا إلى إحدى بؤر الاشتباكات العنيفة. كما أعلنت جبهة تحرير بلوشستان، وهي جماعة انفصالية متمردة، مسؤوليتها عن قتل ثلاثة جنود من الجيش الباكستاني في ثلاث عمليات إرهابية منفصلة في مناطق كيتش وأواران. وقد جاءت هذه الهجمات في أعقاب محاولات الجيش لفرض الأمن في هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، أعلن جيش تحرير بلوشستان، وهو أيضًا جماعة انفصالية، أنه هاجم مقرًا عسكريًا للجيش الباكستاني في منطقة تربت، رغم أنه لم يتم نشر أي تقارير عن خسائر ناجمة عن هذا الهجوم حتى الآن."

طالبان: أفغانستان دولة آمنة للإستثمار

"افتتح عبد الغني برادر، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة طالبان، المعرض الوطني والدولي الثالث "أبو حنيفة"، بحضور عدد من أعضاء مجلس الوزراء، ودبلوماسيين من إيران وتركيا وقطر وباكستان، بالإضافة إلى تجار وممثلين عن القطاع الخاص الأفغاني. وقال الملا برادر خلال هذه المناسبة إنه في التجارة الإقليمية والدولية، لكل دولة مكانة وأهمية خاصة بناءً على منتجاتها وصادراتها، وأن دول العالم تسعى لإيجاد أسواق واسعة لمنتجاتها. وأضاف أن المعارض هي إحدى أفضل الطرق لتوسيع العلاقات التجارية بين الدول وإيجاد أسواق لمنتجاتها، كما دعا جميع المستثمرين إلى اعتبار أفغانستان دولة آمنة ومناسبة لأي نوع من أنواع الاستثمار.

في ظل الإستفادة الأميركية من الوضع الراهن

فشل أوروبي بتحقيق تقدم في سياسة التسليح المشتركة

الوفاق/ يشهد الاتحاد الأوروبي تحولًا مهمًا في سياساته الدفاعية، حيث يسعى إلى تعزيز التعاون العسكري بين دوله الأعضاء وتقوية صناعته الدفاعية المحلية. تأتي هذه الجهود في ظل تحديات أمنية متزايدة وتغيرات في المشهد الجيوسياسي العالمي.

يطرح الاتحاد الأوروبي أهدافًا طموحة لزيادة نسبة المشتريات العسكرية المشتركة وتعزيز الإنتاج الدفاعي المحلي. ومع ذلك، تواجه هذه المساعي تحديات كبيرة، بما في ذلك الاختلافات بين الدول الأعضاء والاعتماد التاريخي على الموردين الخارجيين، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

تثير هذه التطورات تساؤلات مهمة حول مستقبل العلاقات الدفاعية عبر الأطلسي، وقدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق استقلالية استراتيجية أكبر في المجال الدفاعي.

سياسة غير متسقة

كتبت صحيفة "برلينر تسايتونج" في مقال لها: إنه هدف طموح للاتحاد الأوروبي، إذ تريد المفوضية الأوروبية أن يتم نحو ٤٠٪ من المشتريات العسكرية الجديدة للدول الأعضاء بشكل مشترك بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، يجب تخصيص نحو نصف الأموال المنفقة في هذا المجال لمنتجي دول الاتحاد الأوروبي بحلول ذلك الوقت، وحتى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥. تريد مفوضية الاتحاد الأوروبي تحقيق هذا الهدف من خلال الحوافز المالية في برنامج صناعة الدفاع الأوروبي (EDIP) الذي تم تقديمه في مارس ٢٠٢٤. يعد EDIP الجزء المالي من استراتيجية صناعة الدفاع الأوروبية (EDIS) التي تم تقديمها في نفس الوقت.

ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي بعيدًا عن سياسة تسلح منسقة. حتى الآن، حاولت كل دولة في الاتحاد الأوروبي إعطاء الأولوية للشركات المحلية، وفي حال عدم وجود المعرفة الفنية والمنتج الدفاعي المطلوب، غالبًا ما تنتهي الطلبات إلى منتجي الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية.

في مارس من هذا العام، أوضحت "مارجريت فيستاجر"، مفوضة المنافسة في الاتحاد الأوروبي، النسب الحالية عند تقديم EDIS، وأعلنت: "ما يقرب من ٨٠٪ من النفقات الدفاعية لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي في الفترة بين فبراير ٢٠٢٢ ويونيو ٢٠٢٣ ذهبت إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي، و٦٣٪ ذهبت إلى الولايات المتحدة وحدها". وفقًا لذلك، في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تم تخصيص حوالي ٣٥٪ للشركات الأمريكية. وقالت فيستاجر: "هذا لم يعد مقبولًا، إن كان مقبولًا في أي وقت مضى".

محفزات ومخاوف

بالطبع، الحرب الروسية الأوكرانية التي تورطت فيها أوروبا هي المحفز لسياسة التسلح المشتركة والقوية المتوقعة في الاتحاد الأوروبي. لكن ليس فقط التهديد الافتراضي من روسيا للاتحاد الأوروبي هو المهم للغاية. التسليم الكبير للأسلحة والذخائر من دول الاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا ومخازن الأسلحة الخاصة بهم، التي أصبحت فارغة جزئيًا نتيجة لذلك، يلعب دورًا أيضًا.

يرتبط هذا التطور أيضًا بتصريحات "دونالد ترامب" الغامضة، الرئيس الأمريكي السابق، خاصة في فبراير من هذا العام، بأنه سيتخلى عن الأوروبيين إذا لزم الأمر في حالة فوزه مرة أخرى في الانتخابات.

لكن حتى قبل ترشيح ترامب مرة أخرى للرئاسة الأمريكية، أعلن قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ليس فقط في قمة الاتحاد في فرساي بفرنسا في مارس ٢٠٢٢، أنهم سيزيدون النفقات الدفاعية بشكل كبير، ولكنهم وضعوا أيضًا على جدول الأعمال المزيد من الاستثمار المشترك في التسلح والدفاع في المستقبل، وبالتالي تقليل التبعيات الاستراتيجية. أنشأت مفوضية الاتحاد الأوروبي الآن الأدوات الأولى لتعزيز الشركات الدفاعية الأوروبية مثل EDIP.

عقبات كثيرة

لكن ما إذا كانت خطط بروكسل واقعية وكيف سيتم تنفيذها في النهاية يعتمد في المقام الأول على أمرين: موافقة الدول الأعضاء والموارد المالية التي يمكن للاتحاد الأوروبي حشدها. من أجل بدء الشراء المشترك للأسلحة من قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي، خصص برنامج EDIP حتى الآن حوالي ١,٥ مليار يورو مباشرة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، وهو مبلغ من غير المرجح أن يحدث ثورة. بلغ إجمالي النفقات العسكرية والدفاعية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٣ حوالي ٣١٠ مليار يورو، ويُقدر زيادة بنحو ١٥٪ لعام ٢٠٢٤.

يحلل جونترام وولف، الاقتصادي من مركز الفكر الاقتصادي بروغل، أنه حتى لو تم إنفاق جزء أصغر من هذه النفقات على معدات دفاعية جديدة، فلن يحدث فرقًا كبيرًا.

وكتبت الصحيفة الألمانية في جزء آخر من هذا المقال: ظهرت الخلافات حول سياسة التسلح المشتركة للاتحاد الأوروبي حتى قبل الحرب الأوكرانية، على سبيل المثال في برنامج تطوير القدرات العسكرية المشتركة (PESCO) الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٧. حاليًا، تم إطلاق حوالي ٦٠ مشروعًا تسليحيًا مشتركًا في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي كجزء من هذه العملية. لكن الخبراء يقيمون التأثيرات التآزرية حتى اليوم بأنها ضئيلة. هناك أيضًا اختلافات حول الأداة الأحدث، "مرفق السلام الأوروبي" (EFF). يريد الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الصندوق، الذي تم إنشاؤه خارج ميزانية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢١، وكذلك من خلال "مرفق أوكرانيا" الذي تم إنشاؤه بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا، سداد جزء من تكاليف إرسال الأسلحة إلى أوكرانيا للدول الأعضاء.

أنفق الاتحاد الأوروبي، كجزء من مرفق السلام الأوروبي، ٦,١ مليار يورو منذ بداية الحرب لتغطية الأسلحة من دول الاتحاد الأوروبي إلى القوات المسلحة الأوكرانية.

مصلحة أميركية

يعتبر "بيرجمان"، مدير برنامج أوروبا وروسيا وأوراسيا في مركز الفكر الأمريكي "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" (CSIS)، أن الاستخدام الواعي لهذا الضعف الأوروبي لمصلحة الولايات المتحدة أمر ضروري. وقد أعلن في مجلة "فورين أفيرز"، المجلة البارزة للسياسة الخارجية الأمريكية، أنه بسبب مثل هذه العوائق، انخفض التعاون الدفاعي الأوروبي في العقد الماضي. حتى الآن، ركزت السياسة الدفاعية الأوروبية، التي لا تزال في مراحلها الأولى، بشكل أساسي على القدرات الدفاعية والقتالية المستقبلية ودعم أوكرانيا، وتركز على حرب يجب أن تستمر حتى انتصار أوكرانيا إذا أمكن. كان أحد أكبر المخاوف السياسية المعبر عنها في الأشهر الأخيرة هو أنه على عكس "قانون إنتاج الذخيرة" (ASAP) الذي أقره مجلس الاتحاد الأوروبي في مارس ٢٠٢٣، لم تنتج دول الاتحاد الأوروبي مليون قطعة مدفعية معلنة لأوكرانيا.

لذلك، لا يبقى سوى آمال ضئيلة حول ما إذا كانت سياسة تسلح مشتركة أقوى للاتحاد الأوروبي يمكن أن تشكل سياسة مختلفة تجاه هذه الحرب على المدى الطويل أم لا؛ سياسة تركز أكثر على الحل السلمي - أو تحافظ على المسار الحالي المحدد في واشنطن. بغض النظر عن ذلك، من غير المرجح أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة على المدى الطويل باستقلال أوروبي مفرط وشراء مفرط لمنتجاتها الدفاعية من الشركات الأوروبية. من وجهة نظر واشنطن ووفقًا لمصالحها، يجب أن يكون لدى الأوروبيين قدرة أكبر على القتال بأنفسهم، ولكن بأسلحة أمريكية إذا أمكن.

من وجهة نظر واشنطن ووفقًا لمصالحها، يجب أن يكون لدى الأوروبيين قدرة أكبر على القتال بأنفسهم، ولكن بأسلحة أمريكية إذا أمكن

بريطانيا.. جدل سياسي بسبب التنازل عن جزر تشاغوس

في خطوة لضمان وجود القوات الأمريكية والبريطانية في قاعدة "دييغو غارسيا" الجوية، سلمت بريطانيا السيادة على جزر تشاغوس إلى موريشيوس. أعلنت بريطانيا وموريشيوس في بيان مشترك أن لندن وافقت على نقل السيادة على تشاغوس إلى موريشيوس مقابل استمرار نشاط قاعدة دييغو غارسيا الجوية ووجود القوات البريطانية والأمريكية في هذه الجزيرة.

وجاء في جزء من البيان: "بموجب شروط هذه المعاهدة، ستوافق بريطانيا على سيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا. وفي الوقت نفسه، سيتفق البلدان في هذه المعاهدة على ضمان العمليات الطويلة الأمد والآمنة والفعالة للقاعدة الموجودة في دييغو غارسيا، والتي تلعب دورًا حيويًا في الأمن الإقليمي والعالمي".

ووفقًا لتقارير إعلامية، فإن هذه الاتفاقية ستسمح لبريطانيا باستخدام حقوق السيادة والإدارة لموريشيوس فيما يتعلق بدييغو غارسيا لفترة أولية مدتها ٩٩ عامًا.

وصرح "ديفيد لامي"، وزير الخارجية البريطاني، في بيان قائلاً: "اتفاق اليوم يضمن نشاط هذه القاعدة العسكرية الحيوية (القاعدة العسكرية البريطانية في دييغو غارسيا) للمستقبل. هذا يعزز دورنا في حماية الأمن العالمي، ويسد أي إمكانية لاستخدام المحيط الهندي كطريق خطير للهجرة غير الشرعية إلى بريطانيا، كما يضمن علاقاتنا طويلة الأمد مع موريشيوس".

بريطانيا، التي تسيطر على المنطقة منذ عام ١٨١٤، فصلت جزر تشاغوس عن موريشيوس، المستعمرة البريطانية السابقة التي استقلت عام ١٩٦٨، في عام ١٩٦٥ لإنشاء إقليم المحيط الهندي البريطاني.

في أوائل السبعينيات، طردت حوالي ١٥٠٠ من سكان تشاغوس إلى موريشيوس وسيشل لإفساح المجال لإنشاء قاعدة جوية في أكبر جزيرة، دييغو غارسيا، والتي أجّرتها للولايات المتحدة في عام ١٩٦٦ مقابل خصم قدره ١٤ مليون دولار لشراء صواريخ بولاريس.

من جانب آخر، ولتجنب انتهاك القوانين الدولية، أطلقت بريطانيا على سكان تشاغوس، الذين تعود روابطهم الأجدادية بهذا الإقليم إلى أواخر القرن الثامن عشر، اسم "عمال عابرين".

ومع ذلك، يتحدى بعض سكان تشاغوس سيادة موريشيوس ويناضلون من أجل استقلالهم للسعي لتقرير مصيرهم كشعب أصلي، لكن آراء السكان الأصليين لجزر تشاغوس قد تم تجاهلها باستمرار وعمدًا.

وكتبت صحيفة "ستاندارد" النمساوية في مقال حول هذا الموضوع: "الآن تتصاعد هذه النقاشات في لندن حول ما إذا كانت هذه صفقة عادلة أم تخلٍّ خطير عن المصالح الاستراتيجية الحيوية للندن؟"

وهكذا، منذ أن أعلنت بريطانيا وجمهورية موريشيوس الجزيرة الصغيرة عن اتفاقهما بشأن مستقبل أرخبيل تشاغوس في المحيط الهندي ، نشأت خلافات سياسية حادة في لندن.

وصرح "ديفيد لامي"، وزير الخارجية البريطاني، في هذا الصدد أن التسليم الرسمي لهذا الإقليم الخارجي البريطاني الحالي يضمن أيضًا الوضع القانوني غير المتنازع عليه للقاعدة العسكرية الأمريكية المهمة استراتيجيًا في دييغو غارسيا حتى القرن المقبل. كما أنه يمنع أي هجرة غير شرعية إلى بريطانيا.

في المقابل، تحدث منتقدون مثل توم ستيمهات، الخبير المحافظ في السياسة الخارجية في لندن، عن خروج مخزٍ يقوض أمن البلاد.

تعود قاعدة دييغو غارسيا، التي تدار رسميًا كشراكة بريطانية أمريكية، إلى اتفاق بين الحليفين في الستينيات. فصلت بريطانيا جزر تشاغوس عن موريشيوس كـ"إقليم المحيط الهندي البريطاني" (BIOT) قبل أن تحصل المستعمرة على استقلالها في عام ١٩٦٨. خدم هذا الأرخبيل، الواقع تقريبًا في منتصف الطريق بين القارة الأفريقية وإندونيسيا، منذ ذلك الحين كقاعدة مهمة للبحرية الأمريكية والقوات الجوية الأمريكية في صراعات مختلفة. مؤخرًا، انطلقت منها طائرات القاذفات الاستراتيجية في حربي أفغانستان والعراق.

وانتقد بيتر لامب، النائب المحلي عن حزب العمال، هذا الاتفاق قائلاً إن هذا التسليم لموريشيوس كان "مخيبًا للآمال للغاية". كما انتقد السياسيون الخارجيون والأمنيون البريطانيون هذا الاتفاق.